سياسية ■ إسبوعية ■ مستقلة
تصدر عن مركز الكرامة الإعلامي

www.hurrriya.com
حرية - السنة الثانية - العدد (٨٩) ٢٠١٤/٥/١٧

أنور بدر

باع «الربيع العربي» لشعوبنا أوهاما جميلة ولكنها خادعة، حين لم تكمل حركة الاحتجاجات التونسية التي بدأت في ١٨ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٠ شهرها الأول، حتى هرب الرئيس بن علي يوم الجمعة ١٤ يناير/ كانون الثاني٢٠١١. فيما أدّتْ الثورة التي بدأت في مصر على شكل احتجاجات بتاريخ ٢٥ يناير/ كانون الثاني، الى استقالة الرئيس المصري حسني مبارك بعد ١٨ يوماً فقط.

لكن مسار الثورتين في ليبيا واليمن كان أعقد بكثير، إلى أن بدأت الثورة السورية في آذار/ مارس ٢٠١١، والتي كادت بعد ثلاث سنوات ونيف من قمع النظام أن تجهض أحلام باقي الشعوب العربية بإمكانيات التغيير.

أقول هذه المقدمة وأنا أتابع أخبار ليبيا التي بدأ فيها مشروع انقلاب، أعتقد بصعوبة نجاحة، ليس لقوة الدولة الليبية واستطاعتها إحباط هكذا مشاريع، بقدر ما هو لجهة ضعف الدولة وفشلها الذي أفسح المجال لظهور قوى جهوية وعشائرية بالدرجة الأولى، وإسلامية تاليا، قوى تتحكم بالسلاح والاقتصاد في ظل غياب أي مشروع وطني جامع، وفي ظل هشاشة الدولة المركزية التي ظهرت بعد سقوط القذافي، وأول علامات فشلها تجسدت بعجزها عن جمع السلاح من الفصائل التي حاربت نظام الرئيس القذافي، وفشلها أيضا في إنشاء جيش وطني يستطيع أن يكون جامعا لليبيين وعامل توحيد لهم.

وبالتالي يمكن للحركة الانقلابية أن تقضي أو تسيطر بسهولة على مؤسسات الحكومة الليبية الراهنة، لكن المواجهة الصعبة ستكون مع القوى المسلحة والتي تتمتع بانتماء عشائري أو جهوي يشكل بديلاً لغطاء أيديولوجي، أو رديفا له في الحالة الاسلامية، وهو ما سيفتح بالضرورة على صراعات قد تكون طويلة الأمد بين تلك الفصائل، والتي يمكن للحركة الانقلابية أن تكون من ضمنها، وليست بدلاً عنها، حتى لو انتصرت مبدئيا على طريقة طالبان في كابول.

بالعودة إلى سوريا نجد تخوفات بدأت واهية، لكنها تتعمق أكثر باتجاه الأفغنة أو الصومله كما يحب البعض أن يسميها، حتى أن مرشح الرئاسة المصرية عبد الفتاح السيسي أطلق تحذيره من «تحول سوريا إلى أفغانستان ثانية، جراء تحولها إلى منطقة جاذبة للعناصر الارهابية والمتطرفة».

إشكالية السيسي وغيره من القوى الخارجية والداخلية بالنسبة لسوريا، أنهم يطلقون ذلك التحذير السابق على أهميته، لتبرير دعمهم للنظام السوري، الذي قاد البلد بهذا الاتجاه، على مبدأ يضمرونه بأن الديكتاتورية أفضل من دولة فاشلة، وإن كان السيسي بذلك يبرر مشروعه الديكتاتوري القادم، فإن بعض أطراف المعارضة السورية ترمي بنفسها في احضان النظام الذي تدّعي معارضته، وترمي بسوريا والسوريين في أحضان النظام الذي دمّر البلد وشرد وقتل المواطنين.

نعم بات لهذا التحذير السابق وزنه في سوريا بعدما جرى تدويل الصراع وأقلمته، ودخلت قوى خارجية باسم داعش وحالش والنصرة والمهاجرين وصولا لمتطوعين من شيعة أفغانستان جاؤوا لنصرة مشروع الممانعة الإيراني مقابل جهادية سنية تغذيها وتموّلها الحاضنة الإيرانية ذاتها.

خطورة الاستنتاج السابق في تأثيره المحبط بالنسبة لمن بقي من الكتلة الصامتة في سوريا، لكن خطورته الأكبر على رسم ملامح السياسة الأمريكية في المنطقة، حيث قررت إدارة أوباما سلفا أنها لن تتورط عسكريا في حروب جديدة على شاكلة الحرب في افغانستان أو العراق، وهذه الاستراتيجية الانسحابية رغم عمقها الأخلاقي والانتخابي، إلا أنها بالمقابل توسع انتشار ظاهرة التطرف الإرهابي، وحينها سيكون لأي تدخل أمريكي على طريقة الحرب الأفغانية فواتير أعلى بكثير.

الافتتاحية

إجراء ضروري لكنه غير كافٍ

سامي شيحان

أعلنت الحكومتان الفرنسية والألمانية منع كوميديا الانتخابات الرئاسية على أراضيها، والتي يزمع النظام على إجرائها بتاريخ ٢٨ أيار الجاري للسوريين في خارج سوريا، وقد وصفت الخارجية السورية هذا الاجراء بالجائر، والذي يتعارض مع قيم الحرية والديمقراطية!

وبينما تتدارس باقي دول الاتحاد الأوروبي قرارا مشابها لمنع انتخابات طاغية سوريا على أراضيها، نلاحظ تردد الدول العربية حتى الآن، عن اتخاذ اجراءات مشابهة بخصوص الانتخابات التي يرفضها العالم أجمع. حتى أن أصدقاء الشعب السوري أو «مجموعة لندن ال ١١» أصدرت بياناً تعتبر فيه أن: «الانتخابات التي سيجريها نظام الأسد هي مهزلة الديمقراطية، وتعكس رفض النظام لأساس محادثات جنيف، وستعمق الانقسام في سورية».

تأتي تلك الجهود الدولية بالتوازي مع الحديث عن مشروع القرار الفرنسي الذي يؤكد التزام المجتمع الدولي الكامل بسيادة سوريا واستقلالها وسلامة أرضيها، متبنياً بصورة كاملة إعلان جنيف١ بخصوص حكم انتقالي بصلاحيات كاملة، بالإضافة إلى الاستجابة لمطالب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، التي تطالب بإحالة ملف النظام السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية.

ومع أننا كسوريين ندرك بأن منع إجراء الانتخابات في أراضي تلك الدول الصديقة والشقيقة، على أهميته، إجراء ضروري لكنه غير كاف، بحيث تطالب المعارضة السورية بنزع الشرعية بشكل كامل عن النظام المجرم، ودعا الائتلاف الوطني بهذا الصدد إلى مقاطعة دولية لهذه المسرحية في كافة سفارات النظام حول العالم، مضيفاً: «لن يتمكن النظام من خداع العالم بمسرحيته الانتخابية الشهر القادم، إذ لم يصل الأسد إلى السلطة بالانتخاب، بل اغتصبت عائلته الحكم مدة ٤٤ سنة، وحصلت دائماً على نسبة تصويت وهمية وصلت إلى ٩٨٪ في ٢٠٠٧".

بالتالي تطالب المعارضة الوطنية بنزع الشرعية عن هذا النظام بشكل كامل، ومنح الشرعية القانونية والديبلوماسية لمؤسسات الائتلاف الوطني المعارض، وتسليمه مقرات البعثات الديبلوماسية لسوريا. ليقوم بتمثيل السوريين ورعاية مصالحهم عبر البعثات الدبلوماسية في تلك الدول، وعبر المنظمات الاقليمية والدولية أيضاً.

حرية - السنة الثانية - العدد (٨٩) ٢٠١٤/٥/١٧

تكتيك حرب الأنفاق

نبيل حيفاوي

قامت كتائب الثوار في الفترة الأخيرة، بتنفيذ ثلاث عمليات ناجحة ضد مراكز قوات النظام، باستخدامها ما يمكن تسميته «حرب الأنفاق»، التي استهدفت في وقت مبكر أهداف عسكرية وأمنية تابعة للنظام، حققت فيها إصابات دقيقة والحقت خسائر بالغة بالقوى العسكرية والامنية، وقطعان الشبيحة.

في السيدة زينب، الحق الثوار خسائر بشرية كبيرة بكتائب عصابات ابو الفضل العباس وحزب الله» بتفجير بناء يتمركزون به، وفي حرستا دمر الثوار عبر الأنفاق مراكز أمنية هامة، وفي المليحة ايضاً استهدف الثوار من تحت الأرض، عددا من الأبنية في محيط «تاميكو».

وكانت العمليات الكبرى، في حلب وإدلب ودرعا. خلال خمسة عشر يوماً، ألحق الثوار خسائر كبيرة في الفندق الذي تستخدمه قوات النظام مقرا للقيادة في مدينة حلب ودمرته بالكامل. وبعد ذلك، وفي يوم واحد نفذ الثوار عمليتين، استهدفت الأولى معسكر وادي الضيف المحصن جيدا، والمعزز بقدرات كبيرة، منعت الثوار طوال الفترة الماضية من السيطرة عليه، وهو أهم قاعدة عسكرية للنظام، تهدد محافظة إدلب وشمال محافظة حماة. والعملية الثانية، وأيضا بتكتيك «حرب الأنفاق»، كانت في حي « المنشية» في مدينة درعا، ودمر الثوار خلالها بناء تتجمع فيه قوات النظام وشبيحته.

هذا التكتيك، كان ثوار فيتنام قد استخدموه في معركتهم

ضد الأميركيين، وبشكل واسع، حيث ضرورة التنقل بين المناطق، بعيدا عن مراقبة العدو، ولمفاجأته من خلف خطوطه، مع تقليص خسائر الثوار.

أكدت هذه العمليات على الإرادة العالية للثوار في سوريا، ومحاولتهم وضع حد لتدهور ميزان القوى العسكري، وإبداعهم نموذجهم الخاص من حرب الأنفاق، حيث تفجير الهدف بالعبوات الناسفة الكافية لتدميره بالكامل.

لقد استخدم النظام أسلحة فتاكة ومدمرة، ولم يمتلك الثوار أسلحة تستطيع شل قدراته، أو الحد من آثارها، من سلاح طيران، إلى صواريخ بعيدة المدى، إلى البراميل التي باتت أخطر أداة لإرهاب الحاضنة الشعبية للثورة.

ويتميز تكتيك حرب الأنفاق بنجاعة كبيرة، لدقته في الوصول إلى الهدف وتدميره، قلة تكاليفه المادية والتقنية، رغم العمل الشاق الذي يتطلب بذله من الثوار، وخلق حالة ذعر معنوي في صفوف قوات السلطة وحلفائها، كما يتجنب هذا التكتيك الحاق أضرار بالمدنيين، إلا ما ندر، بينما التفجيرات فوق الأرض لها نتائج سلبية على المدنيين، خاصة وسط المدن، لذلك لا يمكن وصفه بالإرهاب، فهو محدد الأهداف، ودقيق في النيل منها، كما انه نموذج سبق واستخدم في الحروب، وإن بشكل محدود، باستثناء استخدامه الواسع في فيتنام.

ولعل دلالته الهامة في تأكد القدرة الإبداعية للثوار، على خلفية إصرارهم متابعة الثورة، وعدم اليأس من ميزان القوى التسليحي واللوجستي والتكنولوجي، الذي يميل بشكل كاسح لمصلحة السلطة.

أما الإشارة الواجبة في هذا المجال، فهي ضرورة عدم الركون إلى هذا التكتيك كشكل دائم، وإبداع تكتيكات جديدة، تتناسب مع الواقع الميداني بجوانبه كافة، لأن النظام سيحاول أخذ الاحتياطات التي تهدف لإحباط عمليات الأنفاق، كحفر خنادق عميقة حول مراكزه الهامة، أو استخدام تكنولوجيا تكشف عمليات الحفر، اعتمادا على ترسانة حليفيه، الروسي والإيراني.

المفاجأة والخداع وتجديد التكتيكات، هي من أهم شروط الأداء الثوري في المواجهة العسكرية. والمقاتلون المتمرسون وبخبرتهم بالمواجهة الميدانية، ودقة معرفتهم بالأرض، يستطيعون وضع تكتيكات جديدة، هم الأقدر على ممارستها وتطبيقها.

الثورة إبداع، وبكافة المجالات، ولن يعدم الثوار القدرة على تجديد أساليبهم ووسائلهم.

الجنائية الدولية: الفيتو الروسي والدم السوري

ماجد حمود

يواجه المقترح الفرنسي، المطروح على مجلس الأمن للتصويت طريقا مسدودا، و لن يمر، طالما موسكو متشبثة بموقفها من قضية الشعب السوري. هذا رغم أنه لا يحدد النظام كمتهم بالجرائم، انما استخدم الفرنسيون مصطلح «الحالة السورية»، على أمل أن تقترب روسيا من موقف الدول الثلاث الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن (أميركا، وبريطانيا، وفرنسا).

وتوضح السياسة الروسية، منذ بدء الثورة في سوريا، وخلال مراحل التطور في الدبلوماسية الدولية، أنها لا تقف إلى جانب النظام فحسب، بل وتمده بكل أسباب التشدد، ومع تزويده بوسائل الدمار الحديثة، ومنها مالم يستخدم من قبل. ودون عناء يمكن وصف الموقف الروسي «بالفيتو» الدائم، ودون أدنى استعداد للمرونة، كالانتقال إلى التحفظ أو الامتناع عن التصويت على مشاريع القرارات التي تطرحها المجموعة الغربية في مجلس الأمن.

في مرحلة مبكرة، اجتهد بعض المعارضين، فذهبوا إلى فكرة أن تقصير المعارضة بالانفتاح على الدبلوماسية الروسية، هو الذي يبعد الموقف الروسي عن الواقعية في التعامل مع طرفي الصراع (المعارضة والنظام). وتجاوبت قيادة المعارضة مع هذه الفكرة من منطلق المحاولة والاختبار، فذهب وفد من المجلس الوطني، ثم مع تشكيل الائتلاف الوطني، كررت قيادته المحاولة، وحاورت الدبلوماسيين الروس في موسكو. وكان الاعتقاد بأن مقترحات جنيف ١، التي صاغت جوهرها الدبلوماسية الروسية، يمكن أن يشكل القبول بها تقاطعا ايجابيا مع موسكو، ولكن الذي اتضح، أن موسكو اعتمدت تلك المقترحات كمناورة، الهدف منها كسب النظام للوقت، في ظل ميزان قوى متدهور بغير مصلحته. وتكرر التعنت الروسي في انعقاد جنيف ٢، حين رفض النظام أهم بنود المشروع، وضرب عرض الحائط بالإرادة الدولية، وهو يجلس في حضن روسيا ويحظى برعايتها.

حتى قرار إدخال المساعدات الإنسانية، الذي وافقت عليه روسيا، عادت لترفض فكرة إدانة تنصل النظام من التنفيذ، وأحبطت أي مشروع قرار لفرض التنفيذ وبالاعتماد على الصلاحيات القانونية لهيئة الأمم المتحدة.

ومع عودة النظام استخدام السلاح الكيماوي المخفف/ غاز الكلور، رفض الروس بتصريحات مسؤوليهم، التحقيق بالوقائع التي توصلت إليها بعض الدول، والمدعمة بالوثائق، أي اتهام للنظام، وكل محاولة للتحقيق في هذا الأمر.

وفي وقت تشلُ فيه روسيا أي قرار من الشرعية الدولية، يمضي النظام في أعماله الوحشية ضد المدنيين، ويستثمر «إرهاب داعش»، وربما بالتنسيق مع مراكز القرار فيها، ويتحدى الموقف الدولي بإقدامه على مهزلة «الانتخابات الرئاسية»، وما كان له ذلك دون اعتماده الكامل على حليفه الروسي.

لا تهتم روسيا بسياستها نحو سوريا، بشلالات الدم اليومية التي تجري على الأرض السورية، وبذريعة الإرهاب، وقبل ظهوره، امتنعت موسكو عن مد اليد بالمسؤولية التي يفترض توفرها لدولة كبرى للمعارضة المدنية الديمقراطية. الأكيد أن غلوائها وتطرفها في العداء للشعب السوري، يستند في بعض جوانبه إلى بهتان المواقف الدولية الأخرى، فهي حتى الآن تتصرف دون قلق حقيقي من مواقف حاسمة لدول الغرب.

والواضح أن روسيا بوتين، نفضت يدها من أي أمل في مستقبل سوريا إذا سقط النظام، والمسؤولية تقع عليها وليس على الثورة والمعارضة، فهي التي اختارت خندق العداء!

حرية - السنة الثانية - العدد (٨٩) ٢٠١٤/٥/١٧

وجه آخر للشبّيحة غير القتل والسرقة

تحقيق: نوار الحموي

يتناقل السوريون همساً أخبار جرائم يومية ترتكبها عناصر الشبيحة التي أطلق عليها النظام اسم «اللجان الشعبية»، جرائم تحدث في مختلف المناطق التي يسيطر عليها النظام، وتتواصل باستمرار.

جرائم سرقة وقتل وسطو وحرق ممتلكات بعد سرقتها في وضح النهار، تمارسها مجموعات «شبيحة للأبد لأجل عيون الأسد»، ولا يحسبون حساباً لأي شيء، لقد تركهم النظام يفعلون ما يشاؤون من أجل إخماد الثورة، وبسبب النهب المنظم لممتلكات الناس صار عند هؤلاء ثروات.

يحكي لنا «صفوان» موظف في إحدى المؤسسات الحكومية في محافظة حماه أن ملكية أحد شبيحة المحافظة والذي كان يعمل في محل بقالية قبل الثورة، وصلت إلى ما يقارب الـ ٢٥٠ مليون ليرة، جمعها من السرقة العلنية، حتى أنه وقبل يوم من مقتله قتل أربعة من البدو في البادية وسرق قطيع الماشية المكوّن من ٥٠٠ رأس غنم، هذا الشبّيح الذي كان يقود مجموعة عناصر وصل به الأمر للمجاهرة أمام أي إنسان بأن كل ممتلكات الناس الثائرة هي غنائم حرب.

كما صادر هذا الشبيح ومجموعته قبل مدة شاحنة محمّلة بمواد غذائية، ورغم أنها تحمل كل الفواتير النظامية، ومع ذلك تمت سرقة محتوياتها بالكامل وبيعها في أسواق المحافظة.

«نبيل» موظف في القطاع الخاص حالياً وسجين رأي سابق أمضى في سجون الطاغية الأب ١٥ سنة، سافر منذ عدة أيام من دمشق إلى طرطوس، وصادف أن جاءت سفرته ضمن سيارة أجرة «تكسي» مع ثلاثة عناصر من المخابرات، حيث عرف ذلك بعد طلب هوياتهم جميعاً من أحد الحواجز، اتفق هؤلاء العناصر على أن «اللجان الشعبية» سيئون في معظم ممارساتهم، وحسب رأيهم عنصر الأمن والجيش له مرجعية تحاسبه، بينما هؤلاء لا يقيمون وزناً لأحد، فلا يحترمون رتبة عسكرية أو أمنية.

المرشد الاجتماعي في إحدى مدارس دمشق «نعيم» يذكر لجريدة حرية: أن الشباب الذين ينضمون إلى الشبيحة غالباً ما يكونون عاطلين عن العمل، فاشلون دراسياً، منبوذون من قبل أقرب الدوائر الاجتماعية، وعموماً ينتمون إلى أسر مفككة اجتماعياً، معظمهم فقراء طبقياً. وهناك من أتى إلى سلك التشبيح من موقع ردّات الفعل السلبية، فمثلاً منذ فترة قريبة تطوع في اللجان شاب أعرفه بعد شجار مع والده، واستشهد بعد حين.

يمتد الحوار بيني وبين نعيم ليشمل حالات البطالة التي شكلت أيضاً عاملاً أساسياً في استقطاب قسم من هؤلاء الشباب.

نعم ثمة وجه آخر في حياة هؤلاء اللجان، فهناك أناس تضطرهم ظروف الحياة القاسية والبطالة للانضمام للجان والتطوع في صفوفها، وهناك معاناة إنسانية لدى أعداد منهم، وبدأت وسائل إعلام معارضة تكتب عن هذا الموضوع، فقد نشر «سالم حسون» في موقع أورينت نت بتاريخ ٢٩ ـ ٤ ـ ٢٠١٤ مادة صحفية تحكي قصة إنسانية تخصّ الشاب سامر صاحب الـ ٢٧ عاماً والذي وجد في اللجان الشعبية في «عش الورور» فرصة عمل، بعد أن سمع عن عدة مغريات من زميل له سبقه في التطوع، تخص عدم الاقتراب من مناطق الصراع والاشتباكات، إضافة لراتب يمكنه من العيش.

تطوّع سامر وهو أب لابنتين إحداها في عمر الـ ٣ أشهر، وبعد ٢٠ يوماً من تطوعه أرسل لزوجته رسالة تفيد بأنه مازال على قيد الحياة، لكن محتواها يدلّل إلى أنه ينوي ترك اللجان قبل أن تتلوث يداه بالدماء وقبل أن يتورط بالسرقة.

بعد أيام قليلة على رسالته الأولى يصل خبر مقتله، وهذه المرة من خلال رسالة من قائده، فقد أخذوه مع عدد من رفاقه للقتال في إحدى مناطق الاشتباكات وعاد محملاً في تابوت.

أم سامر التي سمعت الخبر كبرت عشرين عاماً في تلك اللحظة وهي التي كانت تنتظره أن يعود حياً. وقصة سامر ليست وحيدة، فهناك المئات مثلها.

حدثني الموظف «نايف» الذي يعمل في قطاع الاتصالات في دمشق، عن أشخاص تطوعوا في اللجان وقتلوا بعد أيام قليلة من تطوعهم، حيث زجّ بهم النظام مباشرة في مناطق القتال، منهم من قتل في معركة يبرود الأخيرة، وبعضهم لم تسلم جثته لأهله.

لا يمكن للنظام أن يقوم بمصارحة مواليه بأعداد الذين يقتلون في المعارك، وتكتفي وسائل إعلامه المطبوعة بإصدار صفحة خصصتها للشهداء تكاد لا ترصد إلا نسبة قليلة من الذين يقتلون، صفحة محمّلة بعبارات الإنشاء التي غالباً ما يكتبها مشرف الصفحة، مع أنها مكتوبة على لسان أهالي الشهداء.

يعرف السوريون أن أعداد كثيرة من هؤلاء قتلت في المعارك الدائرة في سوريا، ومئات منهم تطوعوا بحثاً عن راتب يطعمون به أطفالهم، ولكنهم لا يعرفون أن الموت ينتظرهم في أقرب معركة يزجهم بها النظام رغم التطمينات التي يتلقونها في البداية بأن عملهم سيكون في مناطقهم فقط.

أعداد من هؤلاء ذهبوا في دورات تدريب عسكرية في إيران، ومنهم من ذهب إلى روسيا أو الصين لإجراء دورات مشابهة.

ضمن اللجان الشعبية أيضاً عناصر تطوّعت وهي مقتنعة تماماً برواية النظام التي تخصّ «الإرهاب والإرهابيين» وقسم من هؤلاء لا يسرق ولا يشجّع على السرقة، ويطلب من رؤسائه الالتحاق بجبهات القتال المشتعلة.

يتحدث الكثير من المعارضين أن النظام السوري قد جهّز الشبيحة قبل بداية الثورة، حيث حضّر حوالي الـ ٦٠ ألف من المجرمين والمطلوبين للقضاء، والمحكومين بالمؤبد والإعدام، وسلّحهم وأعطاهم رواتب في انتظار ما قد يحدث، ومع بداية الثورة كان هؤلاء يحتلون الشوارع وينقضون على المتظاهرين بوحشية، ويذكر المعارض ميشيل كيلو أنّ أول مظاهرة في دير الزور ضمّت ١٢ إنسان فقط فهجم عليهم حوالي الـ ١٠٠ شبيح، وكذلك الحال حدث في مناطق أخرى من سوريا، فمدينة حلب تأخرت في الالتحاق بركب الثورة، بسبب الانتشار الكبير لشبيحتها آنذاك.

هذا هو العنف الذي يُصدره نظام القتل في عائلة الأسد، وما الشبيحة إلا أحد منتجات هذا النظام، وقد كتب ممدوح عدوان في كتابه الهام «حيونة الإنسان» محاولاً تفسير البنى والآليات القابعة خلف هذا العنف فذكر: العنف المطلق من عقاله لا يمكن له أن يستمر في ظل الدولة إلا إذا كانت الدولة ضعيفة، أو إذا كانت الدولة نفسها هي التي ترعى هذا النوع من العنف والإرهاب وتنمّه لتوظفه في مصلحتها، كما أنه قد يكون من المستلزمات الأساسية لاستمرار الدولة القمعية ذاتها.

كتب أحد الحكماء على شاهدة قبر طاغية: «قلت للطاغية أنت لا الحاشية سبب المحنة الدامية»، وبدورنا نرى أن هذا النظام القاتل الذاهب إلى الزوال والسقوط، استهلك الكثير من الشبيحة، فالآلاف منهم قتلوا، ولكن هل يتعظ ويأخذ العبرة من بقي منهم حيّاً؟.

حرية - السنة الثانية - العدد (٨٩) ٢٠١٤/٥/١٧

بلغاريا طرد طالبي اللجوء السوريين بإجراءات موجزة

وإعادة وآخرين قسراً عبر الحدود التركية

هيومن رايتس ووتش ٢٩ نيسان ٢٠١٤

صوفيا، ـ قالت هيومن رايتس ووتش في تقرير أصدرته أنّ بلغاريا بدأت في «خطة احتواء» للحد من عدد طالبي اللجوء داخل أراضيها. تم تنفيذ الخطة، جزئياً، بطرد سوريين وأفغان وغيرهم ممن عبروا الحدود مع تركيا بصورة غير قانونية، وتم تنفيذ الطرد بإجراءات موجزة دون مراعاة للإجراءات السليمة.

التقرير الصادر في ٨٤ صفحة بعنوان «خطة الاحتواء: طرد واعتقال السوريين وغيرهم من طالبي اللجوء والمهاجرين»، يوثق لكيفية لجوء شرطة الحدود البلغارية للعنف المفرط خلال الأشهر الأخيرة في إعادة طالبي اللجوء إلى تركيا بإجراءات موجزة. وبدون إجراءات

سليمة وبلا أية فرصة لتقديم طلبات اللجوء. يجب على بلغاريا وضع حد لطرد طالبي اللجوء إلى الحدود التركية، والتوقف عن استخدام العنف المفرط من قبل حرس الحدود، وتحسين معاملة المحتجزين وظروف الاحتجاز في مراكز الشرطة ومراكز احتجاز المهاجرين.

قال بيل فريليك، مدير برنامج حقوق اللاجئين في هيومن رايتس ووتش: «ليس غلق الباب أمام اللاجئين بالطريقة المناسبة للتعامل مع زيادة أعداد طالبي الحماية. الطريق الصحيح، ببساطة، هو أن تفحص السلطات البلغاية طلبات ملتمسي اللجوء، وأن تعاملهم بشكل لائق».

في عام ٢٠١٣ حين استقبلت أكثر من ١١٠٠٠ شخصا، أكثر من نصفهم هربوا من القمع والحرب الدامية في سوريا، قدموا طلبات اللجوء. بالرغم من توفر كل علامات الإنذار المبكرة، لم تكن بلغاريا مستعدة لهذه الزيادة. في ٥ شباط ٢٠١٤ قال تقرير صادر عن وزارة الداخلية: «حتى منتصف عام ٢٠١٣ لم تكن بلغاريا مستعدة نهائيا لتدفق اللاجئين المتوقع».

وثقت المنظمة لإخفاق بلغاريا في إمداد الوافدين الجدد بالمساعدات الإنسانية الأساسية في ٢٠١٣، بما في ذلك الغذاء والمأوى في مراكز الاستقبال التي غالبا ما تفتقر إلى التدفئة، والنوافذ، والصرف الصحي المناسب. كشفت هيومن رايتس ووتش أيضا عن أوضاع الاحتجاز المزرية والمعاملة القاسية في مراكز الاحتجاز؛ وقصور فادح في إجراءات اللجوء، بما في ذلك تأخير تسجيل طلبات اللجوء لفترات طويلة؛ وأوجه قصور في معاملة الأطفال المهاجرين غير المصحوبين ببالغين، وعدم تعيين أوصياء قانونيين عليهم، وعدم وجود برامج حقيقية لدعم ودمج اللاجئين المسجلين.

في ٦ تشرين الثاني، استحدثت الحكومة البلغارية سياسة جديدة لمنع الدخول غير القانوني من الحدود التركية. «خطة الاحتواء» هذه تنطوي على نشر ١٥٠٠ فرد من مسئولي الأمن على الحدود، يساعدهم حرس إضافيين من دول أخرى بالاتحاد الأوروبي، من خلال وكالة مراقبة الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، فرونتكس. كما بدأت بلغاريا في بناء سياج على امتداد ٣٣ ميلا مع الحدود التركية.

أجرت المنظمة مقابلات مع ١٧٧ لاجئا، وطالب لجوء، ومهاجرا من مناطق مختلفة من كل من بلغاريا وتركيا. من بين هؤلاء، أعطى ٤١ شخصا بيانات تفصيلية لـ ٤٤ حادثاً يخص ٥١٩ شخصا على الأقل ألقت شرطة الحدود البلغارية القبض عليهم، وأعادتهم إلى تركيا، وفي بعض الحالات استخدمت العنف ضدهم.

قال «عبد الله»، وهو طالب لجوء أفغاني تم إجراء مقابلة معه في تركيا في كانون الثاني ٢٠١٤، إن شرطة الحدود البلغارية ضربته هو وآخرين فور أن ألقت القبض عليهم، وأظهر لـ هيومن رايتس ووتش ندوبا في جسده خلال المقابلة.

قال: «بعد أن ضربوني، اقتادتني الشرطة لضابط: «أمر الجندي بضربي. في البداية، ضربني بقبضته في بطني ثم بعقب بندقيته على ظهري حتى سقطت، ثم لكمني في صدري بينما كنت مستلقيا. كسر عظمة من فقرات ظهري... ظلوا يضربون رأسي وظهري. حاولت الهرب لكنهم أمسكوا بي وضربوني أكثر».

قال عبد الله إنه مكث في السيارة وظلت تسير بهم لنحو ٣٠ إلى ٤٥ دقيقة، وتوقفت، ثم بدأ في المشي: «أثناء سيرنا ظل شرطي يضربني بعصاه. مشينا نحو ٢٠٠ متر وكنت أتعرض للضرب طوال الطريق. حين وصلنا إلى الحدود، أشار الجندي إلى الاتجاه نحو تركيا».

بمساعدة من الاتحاد الأوروبي، تحسن الوضع الإنساني في بلغاريا في ٢٠١٤، لكن هذا الأمر يتزامن مع سياسة الإعادة، والانخفاض الحاد في أعداد القادمين من طالبي اللجوء الجدد، وانخفاض بواقع ٢٧ في المائة عن عدد اللاجئين في البلاد الذين تم استقبالهم في ٢٠١٣.

أصدرت المفوضية الأوروبية «إجراءات مخالفة» ضد السلطات البلغارية، داعية إلى الإجابة على مزاعم مخالفة قواعد الاتحاد الأوروبي بإعادة اللاجئين السوريين بإجراءات موجزة.

قال بيل فريليك: «ظروف الاستقبال في بلغاريا تحسنت مقارنة بالظروف بالغة السوء التي شهدناها في أواخر عام ٢٠١٣». وأضاف: «لكن هذا التطور هو أقل إثارة للإعجاب عندما ينظر إليه في سياق جهود بلغاريا لمنع طالبي اللجوء من تقديم طلبات اللجوء، والتي تنتهك الالتزام بقانون اللاجئين في بلغاريا».

أشار مجلس الوزراء البلغاري إلى سياسته الجديدة باعتبارها «خطة لاحتواء الأزمة». لكن «أزمة» الهجرة التي واجهتها بلغاريا في ٢٠١٣ يجب أن ينظر إليها في سياقها الصحيح: في أول خمسة أسابيع من عام ٢٠١٤ ـ في الوقت الذي نجح فيه ٩٩ من طالبي اللجوء في العبور من تركيا إلى بلغاريا ـ دخل أكثر من ٢٠ ألف لاجئ سوري إلى تركيا، البلد الذي تعيد إليه بلغاريا طالبي اللجوء. تستضيف تركيا حاليا أكثر من سبعمائة ألف سوري، وفقا لمفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين.

علماً أنّ عدد اللاجئين السوريين في ارتفاع يشكل أحد أخطر الأزمات على المستوى العالمي, وفي هذا الصدد دعا قبل أيام (١٦ أيار) روس ماونتن، نائب المنسق الخاص للأمم المتحدة والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان، المجتمع الدولي إلى دعم لبنان لاستضافته أكثر من مليون لاجئ سوري على أراضيه.

وقال ماونتن في مؤتمر صحفي حول الوضع الإنساني والتحديات التي يواجهها لبنان وتأثير الأزمة السورية عليه: «أنا هنا اليوم لأسأل المجتمع الدولي عن توقعاته لعدد اللاجئين الذي يستطيع لبنان أن يستقبله ويبقى دولة قابلة للحياة. في هذه المرحلة، لدى لبنان أعلى معدل لاجئين بالنسبة لنصيب الفرد في العالم، وهو مثال غير مسبوق من الضغوط على دولة ناشئة عن حالة طوارئ نتيجة اللاجئين. هناك مليون ومئة ألف لاجئ سوري مسجلون حاليا في لبنان وهو ما يقارب خمسة وعشرين بالمائة من عدد السكان في البلاد.» وأشار السيد ماونتن إلى أن اللاجئين ما زالوا يتوافدون على لبنان بمعدل خمسين ألف شخص شهريا، ومن المتوقع أن يكون هناك ما يقارب من مليون ونصف المليون لاجئ سوري في لبنان بحلول نهاية العام الجاري، وهو ما يعادل ثلث عدد السكان.

للإطلاع:

http://www.hrw.org/ar/news/1-28/04/2014

http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=#21120.U3c1n6hJOo8

حرية - السنة الثانية - العدد (٨٩) ٢٠١٤/٥/١٧

كل الطرق تؤدي إلى واشنطن

محمد سليم

ما هي حصيلة زيارة الجربا إلى واشنطن؟ ما الذي تحقق بلقائه أوباما؟

مصادر في المعارضة السورية قالت إن «الأجواء كانت إيجابية والحديث بين الجربا وأوباما كان مثمراً». وإن أوباما شرح «سياسة الولايات المتحدة في سورية بشكل واضح ورؤيتها لحل سياسي لا يكون الأسد والدائرة المحيطة به جزءاً منه». وأضافت المصادر إن أوباما «قال للوفد إن معاناة الشعب السوري تؤلمه شخصياً»، وإن الإدارة ستعمل على «تقوية المعارضة المعتدلة والتنسيق معها في محاربة التطرف». ولفت ممثل الائتلاف الوطني لدى الأمم المتحدة، نجيب الغضبان، إلى أن وفد المعارضة قد لمس في واشنطن «قبولاً أكبر لفكرة تسليح الجيش الحر».

ما الجديد؟

منذ ثلاث سنوات والأجواء إيجابية والمحادثات مثمرة، ومنذ ثلاث سنوات وأوباما يعلن أن معاناة الشعب السوري تؤلمه شخصياً، ومنذ ثلاث سنوات وهو يؤكد أن الأسد فقد شرعيته.. أما عن القبول الأكبر لفكرة تسليح الجيش الحر، فهو ما جاء بيان البيت الأبيض ليدحضه، إذ خلا البيان من أي إشارة للتسليح، وكل ما هناك أنه قال إن الجانبين «أعادا الالتزام بالحل السياسي ومرحلة انتقالية نحو سلطة جديدة». والحصيلة النهائية للاجتماع ـ حسب البيان ـ هي أن الجانبين بحثا «خطر تنامي التطرف في سورية واتفقا على ضرورة مكافحة تهديد المجموعات الإرهابية في جميع أطراف النزاع».

يقول مراقبون، كما اعتادوا أن يقولوا في كل مرة، إن أموراً أخرى لا بد أن تكون قد تمت في الكواليس ولا يمكن الإعلان عنها.. للأسف لقد عودتنا واشنطن على أن كواليسها أكثر خواء من ردهاتها المكشوفة، وأن ما تفعله تحت الطاولة هو تماماً ما تفعله فوقها: الامتناع عن أي فعل!.

على كل فثمة إشارات تؤكد أن واشنطن لا يمكن أن تكون قد غيرت رأيها وتحولت إلى دعم فعلي ونوعي للمعارضة لتغير موازين القوى على الأرض. أولى هذه الإشارات هي السماح للنظام السوري بإجراء الانتخابات الرئاسية، ولو كان الأمريكيون جادين في التعجيل بتغيير الأمور وإيجاد مخرج لكانوا كثفوا ضغوطهم على حلفاء النظام لمنعه من الإقدام على الانتخابات، أو على الأقل لعدم ترشح الرئيس إليها. خلاف ذلك هو ما فعله الأمريكيون إذ غضوا الطرف واكتفوا ببيانات تنديد باهتة، دون أن يفوتهم أن الانتخابات، ونتيجتها المحسومة سلفاً، ستبقي الأوضاع على ما هي عليه..

الإشارة الثانية هي سماح واشنطن بسقوط حمص، بل إنها ضغطت على دول إقليمية وعربية كي تمتنع عن تقديم العون للمقاتلين المحاصرين، وبات واضحاً الآن أن مصير المدينة كان محور توافق أمريكي إيراني روسي..

لماذا إذاً استقبلت واشنطن الجربا؟ ولماذا التقاه أوباما؟

التسوية التي تريدها واشنطن لم تنضج بعد، والمساومات مع إيران وروسيا لا تزال قائمة.. ومن هنا حتى الوصول إلى حل، فإن الأمريكيين يريدون الإبقاء على كل الخيوط والطرق والاحتمالات.

اللهم اكفنا شر الأصدقاء!

ياسر عطا الله

إذاً لا تزال مجموعة أصدقاء سوريا على قيد الحياة حتى تجتمع وتتشاور وتصدر بياناً..!.

إنجازات المجموعة عصية على العد: انتصار النظام في القصير؛ وانتصاره في القلمون؛ وانتصاره في حمص؛ المزيد من شحنات الأسلحة الروسية؛ والمزيد من المقاتلين الإيرانيين الوافدين إلى سوريا؛ إنجاز الانتخابات الرئاسية؛ آلاف البراميل المتفجرة في كل مكان؛ ضربات متتالية بالغازات السامة..

ولكي توضع هذه الإنجازات في سياقها الصحيح تحتاج المجموعة إلى تغيير طفيف: أن تغير اسمها من «مجموعة أصدقاء الشعب السوري» إلى «مجموعة أصدقاء النظام السوري»!.

تغلف المجموعة كل هذه البلاوي ببيانات وتوصيات إنشائية من طراز: الإعراب عن القلق؛ وعدم الاعتراف بشرعية النظام؛ ودعوة المعارضة إلى التوحد؛ وضرورة التصدي للتطرف؛ والتأكيد على وضع حد للمعاناة الإنسانية.. ولا ينقص إلا بضع مواعظ مثل: لا يضيع حق وراءه مطالب؛ والخير سينتصر مهما طال الزمن..

لنقرأ في البيان الذي صدر عن المجموعة إثر اجتماعها الأخير في لندن. تضمن البيان فقرتين، ويقول في الأولى: « نحن دول مجموعة لندن الحادي عشر الأساسية لأصدقاء سوريا، ندين خطة نظام الأسد الأحادية لعقد انتخابات رئاسية غير شرعية، في الثالث من تموز. هذه العملية تهزأ من الأرواح البريئة التي خسرت في النزاع، وتتناقض كليا مع بيان جنيف، وهذا الأمر يهزأ من الديمقراطية..».

هل الانتخابات هي فقط التي تهزأ من الأرواح البريئة؟ ألا تمارس المجموعة هذا الدور نفسه عبر وقوفها موقف المتفرج، وتقصيرها في القيام بخطوات ملموسة، واكتفائها ببيانات على هذه الشاكلة؟

أما الفقرة الثانية فقد جاء فيها: «قررنا بالإجماع اتخاذ قرارات إضافية، من خلال استراتيجية منسقة، كالتالي: زيادة دعمنا للائتلاف الوطني المعارض المعتدل، والمجلس العسكري الأعلى، والمجموعات المسلحة المعتدلة المرتبطة به، ولمحاسبة نظام الأسد على الإرهاب الذي يخوضه ضد شعبه، والذي ينتشر حول المنطقة، بما في ذلك من خلال عمل مجلس الأمن لإحالة الملف إلى المحكمة الجنائية الدولية. كما قررنا مواجهة القوى المتطرفة المتصاعدة، وإكمال إزالة الأسلحة السورية الكيماوية، وزيادة جهود توصيل المساعدات الإنسانية عبر الحدود، بغض النظر عن موافقة النظام. وقد وجهنا مسؤولينا لتطبيق خطة عمل للمجموعة الأساسية».

القول بزيادة الدعم للائتلاف والمجلس العسكري ألا يعني اعترافاً ضمنياً بأن الدعم كان ناقصاً أساساً؟ ألا توصي المجموعة بالأمر نفسه في كل اجتماع؟ فما الذي يجعلنا نصدق أنها جادة هذه المرة؟.. ولماذا ينتظر أصدقاء الشعب السوري حتى تنقلب الموازين لصالح النظام كي يتنادوا إلى زيادة الدعم؟

أما الحديث عن محاسبة النظام في مجلس الأمن فهو مجرد نكتة سمجة، فما الذي فعله «الأصدقاء» لتغيير موقف موسكو وتلافي الفيتو الذي تتشبث به في مجلس الأمن؟.. إنها عبارة روتينية تندرج في باب رفع العتب. وفي باب رفع العتب تندرج أيضاً عبارة «زيادة جهود توصيل المساعدات الإنسانية عبر الحدود، بغض النظر عن موافقة النظام».. فالمجموعة تدرك قبل غيرها أن هذا غير ممكن لأنه يحتاج إلى تدخل فاعل ومباشر لا يزال موضع رفض مطلق من قبل الإدارة الأمريكية.

لقد تحولت مجموعة الأصدقاء إلى نادٍ لتبادل الأكاذيب وممارسة النفاق، والتهمة الأساسية التي باتت تواجهها ليس العجز، وإنما عدم الرغبة في عمل شيء حقيقي، بل الرغبة في إبقاء الأمور على ما هي عليه.

مع تتالي اجتماعات المجموعة صار لسان حال الشعب السوري: «اللهم اكفني شر الأصدقاء، أما الأعداء فأنا أتكفل بهم».

حرية - السنة الثانية - العدد (٨٩) ٢٠١٤/٥/١٧

الابراهيمي يتركنا وراءه «في وضع سيء»

خالد الحلبي

في مشهد يلخص الحالة السورية، وقف الأخضر الإبراهيمي، حزيناً ويائساً، ليودع مهمته كوسيط أممي بهذا السؤال الذي وضعه في رسم السوريين والمجتمع الدولي: «كم من القتلى والدمار على سوريا أن تعاني قبل أن نصل الى سوريا جديدة مختلفة عن الماضي، سوريا التي أحببنا واحترمنا لسنوات طويلة؟». وبعد لحظات صمت ثقيلة أضاف عبارته الأخيرة: «أترك موقعي وأترك سوريا ورائي في وضع سيء».

وكان الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، أعلن يوم الثلاثاء الماضي قبوله طلب المبعوث الأممي والعربي الخاص لسوريا، الأخضر الإبراهيمي، الاستقالة من منصبه بدءاً من الحادي والثلاثين من أيار الجاري. وقال بان في مؤتمر صحافي بالمقر الدائم للأمم المتحدة في نيويورك، إن «الابراهيمي سعى، على مدى عامين تقريباً، إلى إنهاء الحرب الأهلية الوحشية والتي يستمر تدهورها في سوريا». وأضاف أن الابراهيمي «واجه أوضاعاً شبه مستحيلة مع انقسام الأمة السورية ومنطقة الشرق الأوسط والمجتمع الدولي الأوسع، حول نهج إنهاء هذا الصراع». وأشاد بان بدبلوماسية الإبراهيمي في تنظيم مؤتمر جنيف، وتيسير إجراء المحادثات السورية، معرباً عن أسفه لأن الأطراف وبخاصة الحكومة أثبتت ترددها في استغلال تلك الفرصة لإنهاء «البؤس الذي طال أمده في البلاد».

عين الإبراهيمي موفداً أممياً إلى سوريا في ١٧ آب ٢٠١٢ خلفاً للأمين العام السابق للأمم المتحدة، كوفي أنان، الذي فشل بدوره في تحقيق أي من أهداف وساطته، وعلى رأسها إرساء وقف إطلاق النار. وقد جاء الإبراهيمي (٨٠ عاماً) مشفوعاً بسجله الدبلوماسي الحافل بالإنجازات، ابتداء من تعيينه مبعوثاً خاصاً للأمم المتحدة إلى جنوب أفريقيا (١٩٩٣ ـ ١٩٩٤)، ثم مبعوثاً خاصاً إلى كل من اليمن وزائير وهايتي (١٩٩٤ ـ ١٩٩٦). ومبعوثاً إلى أفغانستان (١٩٩٧ ـ ١٩٩٩)، قبل أن يعود إليها مرة أخرى عقب أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١.. إضافة إلى تسلمه منصب مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للمهمات الخاصة، ثم منصب مستشار خاص للأمين العام مكلف بتفادي النزاعات والعمل على حلها (٢٠٠٤).

أمضى الوسيط شهور تكليفه، وهو يدور على العواصم ذات العلاقة، ليستمع ويتبادل الرأي ويجمع الأفكار، دون أن يبدر عنه ما يشي بأي خطة أو توجه أو حتى نوايا محددة.. وفي هذه الأثناء فقد كانت المهمة الأبرز للدبلوماسي المخضرم هي أن يخرج بين الحين والآخر لينفي التسريبات التي حاولت التكهن بأفكاره، حتى بدا وكأنه لم يأت ليقدم خطة، بل ليكذّب جميع الخطط التي تنسب إليه!.

وقياساً بالجولات المكوكية لوزير الخارجية الأمريكي، جون كيري، وبالإطلالات التي كانت شبه يومية لوزير الخارجية التركي، داود أوغلو، وبالنشاط الدبلوماسي المحموم لرئيس الوزراء القطري السابق حمد بن جاسم.. فإن حركة الابراهيمي ظهرت في نظر البعض أشبه بمشي السلحفاة. وكانت ثمر أشهر عديدة يغيب فيها اسم الرجل عن كل الجهود الدبلوماسية الدائرة بشأن سوريا، حتى بدت أطراف الصراع وكأنها لا تعلم بوجوده..

ومثل معظم الوسطاء، فإن الإبراهيمي لم يرض أي طرف، بل هو نال نصيباً وافراً من نقد الجميع وتشكيكهم. بعض أصوات المعارضة انتقدت إصراره على أنه وسيط بين طرفين متقاتلين يتوزعان على التساوي، المسؤولية، وعليهما بالتالي أن يتقاسما التنازلات والمكتسبات.. ليس هناك جلاد وضحية، ولا ثورة شعبية ضد ديكتاتور..

معارضون آخرون قالوا إنه كلما اقترب من القضايا العربية فإنه يغدو أسيراً لعقدته الشخصية، أو بالأحرى لعقدة ماضيه: «عقدة الماضي هي أن الإبراهيمي واحد من جيل القوميين العرب القدامى.. من رعيل حركات التحرر الوطني.. ولا يزال الرجل متشبثاً بذلك الإرث، حيث الهاجس الأول، إن لم يكن الأوحد، هو مقارعة الاستعمار وبناء دول عربية متينة وحديدية، تصلح للتصدي والتحدي وإحباط المؤامرات.. وبالطبع فلا مكان هنا لديمقراطية؛ أو حرية تعبير؛ أو كرامة شخصية؛ أو مشاركة شعبية.. بل أن هذه المصطلحات تغدو، وفق هذا المنظور العتيق، منتجات استعمارية تثير الريبة».. وذكر هؤلاء بموقف الإبراهيمي من الثورة الليبية، حيث عارض الحظر الجوي الذي فرضه الناتو، «دون أن يعير اهتماماً لتهديدات القذافي بقتل عشرات الآلاف من الليبيين، وبتدمير بنغازي برمتها فوق رؤوس أهلها»..

وكذلك جاء من يستحضر جزءاً «غير مشرق» من سيرة الرجل، ففي بداية التسعينات كان عضواً في المجلس الأعلى للأمن القومي الجزائري، إلى جانب وزير الدفاع الجنرال خالد نزار، ووزير الداخلية الجنرال العربي بلخير، ورئيس الحكومة سيد أحمد غزالي.. «هؤلاء الثلاثة الذين قادوا الانقلاب على نتائج الانتخابات الشرعية وأدخلوا البلاد في حمام دم استمر سنوات طويلة، أما الإبراهيمي فقد ظل متشبثاً بمنصب وزير الخارجية حتى عام ١٩٩٣».

ولكن إذا كانت هذه أصوات مفردة لا تمثل موقفاً رسمياً وموحداً للمعارضة السورية، فإن النظام كان حاسماً في نقده، بل ورفضه لدور الدبلوماسي الجزائري، ومن أعلى المستويات. لقد اتهم مسؤولو النظام الإبراهيمي بأنه «جاء لينفذ أجندة أمريكية مشبوهة»، وأنه «يمثل غطاء أممياً للإرهابيين المتطرفين الذين يريدون النيل من سوريا»، وبالطبع كانت التهمة الدائمة هي «انحيازه الأعمى»..

وسط هذا التشكيك واصل الإبراهيمي جهوده حتى جاءت لحظة بدا فيها وكأنه وجد خطته، إذ وقف في الأمم المتحدة ليطالب بحكومة انتقالية، قوات حفظ سلام كبيرة وقوية، وقرار من مجلس الأمن يشرعن هذا الحل ويعطيه القوة اللازمة للتنفيذ. كانت صرخة في الفراغ، فالأمريكيون والروس كانوا في واد آخر.. كانوا يريدون مؤتمراً للسلام. هكذا انخرط الوسيط في مفاوضات شاقة ليجمع ممثلين عن الحكومة والمعارضة السوريتين في مؤتمر جنيف٢. وهناك أيضاً ذهبت جهوده سدى، إذ تبين أن الراعيين قد اتفقا فقط على عقد المؤتمر ولم يتفقا على إنجاحه، لقد أراداه مهرجاناً إعلامياً وحسب، ليقولا للعالم أنهما يعملان ما بوسعهما لحل الأزمة. كان فشل جنيف٢ إيذاناً بإنهاء مهمة الإبراهيمي، لكن القشة التي قصمت ظهر هذه المهمة كانت الانتخابات الرئاسية السورية، ولم يصغ أحد إلى تحذيراته من أن حصول الانتخابات «سينسف مفاوضات السلام الرامية لوضع حد لثلاث سنوات من النزاع».

لماذا فشل الإبراهيمي؟

على الأرجح أنه لم يكن مبعوث الأمم المتحدة، وبالطبع لم يكن مبعوث جامعة الدول العربية، بل هو مبعوث الأمريكيين والروس، وقد توافق الطرفان على وجوده كورقة ربما يحتاجانها في مرحلة ما، بعد أن يتفقا على صفقة بشأن سوريا، عندها سوف يأخذ الحل الثنائي طريقه إلى الأمم المتحدة، وهنا يأتي دور الإبراهيمي كعنصر تنفيذي يتكفل بإعطاء غطاء شرعي أممي لما تتوافق عليه واشنطن وموسكو..

واشنطن وموسكو لم تتوافقا على شيء، بل أن مفاوضاتهما بشأن سوريا انهارت تماماً بعد أزمة أوكرانيا. هكذا لم يتبق للإبراهيمي ما يفعله.. فودعنا وانصرف.

حرية - السنة الثانية - العدد (٨٩) ٢٠١٤/٥/١٧

حمص: كيف نقلتها كاميرات الإعلام بعد سقوطها بيد النظام؟؟

مهيار الفارس

مع فجر يوم (٦ أيار) تمّ البدء بتنفيذ اتفاق (تسوية الأوضاع في حمص), برعاية الأمم المتحدة والصليب الأحمر, وانتهى يوم (٩ أيار) بخروج آخر المُحاصرين المدنيين, والثوّار, والمُسلحين من المدينة العريقة التي بقيت صامدة في ظلّ حصار خانق طوال عامين كاملين. متزامناً مع إدخال المساعدات الإنسانية إلى مدينتي «نبل» و«الزهراء» في حلب, وقضى الاتفاق بعدم استهداف أو اعتقال القوات السورية للمحاصرين الخارجين من حمص, مقابل إفراج المجموعات المسلحة عن عدد من الأسرى الإيرانيين واللبنانيين وضابط روسي.

هكذا دخلت قنوات الإعلام السوري الرسمية والمؤيدة والمُقرّبة من النظام السوري إلى المدينة المُحرّمة عليهم سابقاً, كما على سواهم, فليس ثمّة من يستطيع دخول دائرة النار المُلتهبة تلك ويأمل أن لا تمسه النار!! فحمص التي شهدت مقتل أول صحفي أجنبي وهو «جيل جاكييه» يوم ١١ كانون الثاني ٢٠١٢, ومقتل «رامي السيد» أول مواطن صحفي سوري بتاريخ ٢٩ كانون الأول ٢٠١١. لم تكن إلا كرة نار ملتهبة.

الصورة حين تمتلك هويّتها الواقعيّة

أن يقرأ المرء معلوماتٍ إحصائية تفيد أنّ أكثر من نصف مدينة حمص قد دمر, وأنّ حلب خسرت الكثير من بُنيتها التحتيّة وليس فقط مدارسها وأبنية مؤسساتها ومصانعها, وأنّ القابون والمخيم وداريا هي أمكنة بلا هويّة اليوم سوى هويّة الحرب, هي أبنية مُدمرة من مشهد لحرب في بلدٍ آخر, لبنان مثلاً, أو ألمانيا عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية ربما, أو لعلّها من كوسوفو, لكنها ليست أمكنتنا التي خزنتها ذاكرتنا.

كذلك أن تُخبر المعتقلين وهم خلف قضبان شبك الزيارة الحديدي بهذه المعلومات, أن ترى حتى صورة على وسائط التواصل الاجتماعي مثل «فيسبوك» وسواه, كل هذا لم يكن واقعاً. كان خيالاً, كان صورةً جامدةً بلا حياة, صورة نرفض أن نستوعبها أو نصدقها, مهما نظرنا إليها.

إلاّ أنّ تجوال الكاميرات من كاميرا «الجديد» و«الميادين» المُقربتان من النظام, إلى كاميرا «سما» و«التلفزيون السوري», وصولاً إلى «بي بي سي عربي» التي عرفت تغطيتها للحدث السوري إشكالات وأسئلة كثيرة حول مهنيتها وحيادها وموضوعيتها, تجوال هذه الكاميرات بين الجنود المنتشون بنصرهم إلى جانب محافظ حمص وهو يتحدّث عن إعادة الإعمار, وبين الناس العائدين إلى حطام منازلهم في محاولة للملمة بقايا حيواتهم. تجوال الكاميرات في ساحة ساعة حمص التي شهدت أولى المجازر بحق المتظاهرين وراح ضحيتها العشرات, كل هذا ثبّت واقعيّة اللحظة, فأمست للصورة القادمة من حمص ذاكرة حقيقيّة.

ثلاث صور من حمص

ثلاث صور تناقلها ناشطون سوريون على مواقع التواصل الاجتماعي, واحتلت حيّزاً من الأخبار الواردة من حمص بعد هدنتها. الاولى كانت حميمية, خاصة, صور منازل مهدمة تعود أو تعود لناشطين هم شهداء اليوم أو معتقلون أو مفقودون, أو لناشطين غادروا ولم يعرفوا حقيقة الدمار الذي حلّ بها إلى أن شاهدوا منازلهم عبر الصور المنقولة لكاميرا تتجوّل في شوارع حمص القديمة.

الصورة الثانية كانت صورة سيدة تحمل أغراضاً منزلية وتقف بين الركام مبتسمة, أثارت هذه الصورة الكثير من الانتقادات القاسية, حيث اتهمها ناشطون سوريون من أبناء مدينة حمص أنها من الطائفة العلوية دخلت مع دخول عناصر الجيش والأمن وبعض أهالي الأحياء المُجاورة لحمص القديمة والتي تسكنها أغلبيّة علوية, وهي تقوم بسرقة المنازل التي هاجر ساكنوها أو غُيّبوا, وهي حالة انتشرت وعرّفها المعارضون باسم «التعفيش» بمعنى سرقة عفش المنازل, العفش هو الأغراض.

إلاّ أنّ فريق «تحرير سوري» المعارض أكدّ بعد (التواصل مع السيد «خالد الحريري» مصور وكالة «رويترز «والذي قام بإلتقاط الصورة) أنّ هذه السيدة ليست سوى صاحبة الأغراض وكانت سعيدة بعودتها إلى منزلها.

فهل السيدة صاحبة حق في الممتلكات؟ أم هي مؤيدة منتشيّة بانتصار سياسي وتقوم بأعمال انتقاميّة؟ تجاوز السوريون وخاصة أبناء حمص سؤال هويّة السيدة, وذهبوا إلى تجميع عشرات الصورة القادمة وتظهر نهب الأغراض, وسرقة ما تبقى من ممتلكات الغائبين. وكأنّ سرقة الأغراض الناجية على بساطتها غدت رمزاً لكل ما خسروه, منازلهم, حيواتهم التي كانت, أحبتهم, ذكرياتهم, وصولاً إلى إمكانية العودة إلى مدينتهم المقاومة.

الصورة الثالثة كانت شريط فيديو لحارس مرمى فريق كرة القدم «الكرامة» الحمصي, مُنشد الثورة كما أسماه البعض, وأحد أبرز أيقوناتها التي لا تزال حيّة إلى اليوم «عبد الباسط ساروت» الذي خسر قبل أشهر كتيبته في كمين عسكري وفقد خلال أعوام الثورة ثلاثاً من أشقائه.

في شريطه المصوّر بعد أن خرج من حمص يحاول الساروت كبح غضبه ولومه عمّن غادر سوريا, وحمص, وخلّف الثائرون والثوّار وحيدون. يحاول أن يبدو قوياً لا مُنكسر رغم التعب والحزن الظاهرين, شكر من كان في انتظار الحافلة التي نقلته من حمص القديمة إلى «الدار الكبيرة» مع ثوّار آخرين, وقال: إن كنتم بهذه الكثرة لماذا تركتمونا وحيدين؟!

الواقع والواقع الافتراضي

دهشة الكثيرين ممّن يقيمون خارج سوريا, دهشة ناشطين بارزين وشديدي التفاعل على مواقع التواصل الاجتماعي, بمنظر أحياء حمص المُدمرة تثبت جهلهم بحقيقة معنى الحصار الذي استغاث منه الآلاف في حمص طوال عامين, والذي عانى ويُعاني منه أهالي معضميّة الشام في ريف دمشق حتى اللحظة, وأهل درايا, وأهل دير الزور. تثبت مدى انفصاليّة ناشطي مواقع التواصل الاجتماعي, ومنظمات المجتمع الأهلي التي انتشرت كالفطر خارج سوريا عن حقيقة ما يجري في الشارع السوري, في مختلف مناطقه الثائرة, المحاصرة, المُلتهبة عسكرياً, وحتى الخارجة عن سيطرة النظام السوري لصالح جماعات جهادية إرهابية مثل

«داعش» و«حالش» و«النصرة» وتوابعهم الأصغر.

الدهشة التي تكتسح الكثيرين اليوم تثير الدهشة بدورها, وكأنّ مغادرة الثوّار لحمص لم تكن سوى ستارة انزاحت لتكشف حقيقة الواقع الذي تمّ التعاطي معه طوال سنتين على مواقع التواصل الاجتماعي حيناً بإنشائية لغوية عنتريّة -إن صح القول- وحيناً آخر برومانسية ساذجة عاطفية, ولا يعني هذا أنّ الكثيرين لم يحاولوا, إنّما كما أثبت الواقع, لم يكن هذا كافياً.

فهل نحن مستعدون لنصارح أنفسنا بما صارحتنا به صور حمص المُدمّرة؟!! هل نحن مستعدون لنسال أنفسنا أين هي رزان زيتونة وزوجها وصديقيها وهم من أوائل من اشتغل من أجل التغيّر السلمي في سوريا, ورفضوا مغادرتها حتى تمّ اختطافهم من قبل ملثمين في دوما الخارجة عن سيطرة النظام السوري؟ هل نحن مستعدون لأن نتذكر الكاتب الكردي حسين عيسو ويحيى الشربجي وأنس الشغري المعتلقون منذ عام الثورة الأول؟ لنصارح أنفسنا أنّ سقوط حمص هو النتيجة المنطقيّة الوحيدة لكل التخاذل والإساءات التي سببّت سقوط «القصير» ومناطق استراتيجية أخرى؟ أم هل سنكتفي باجترار رومنسيتنا الإنشائية وسوريا تسقط بين وحشية الجهاديين الظلاميين وديكتاتورية الحذاء العسكري الأمني؟!

الفلسطينيون السوريون في ذكرى النكبة

فداء يونس

بالتزامن مع الذكرى ٦٦ للنكبة الفلسطينية في ١٥ أيار/ مايو، يعيش فلسطينيو سوريا نكبتهم الثانية، منذ ادلعت الثورة السورية ضدّ نظام الصمود والممانعة الذي يُصر على قتل الفلسطينيين وتهجيرهم بعد حصار المخيمات وإيصالهم إلى الموت جوعا كما يفعل بالسوريين في المناطق المحاصرة، علما أن أحدا من الفلسطينيين لم يمت جوعا في النكبة الأولى.

وتشير الاحصائيات أن عدد الشهداء الفلسطينيّين حتى نهاية شهر آذار/ مارس بلغ ٢٠٠٠ شهيد، جرى توثيق ١٤٢٣ بشكل كامل، بينهم ٤٣ قضوا جراء الجوع والحصار. بينما ذكرت الرابطة الفلسطينية لحقوق الانسان في سوريا بتاريخ ٢٠١٤/٤/٣٠ أن ١٨٣ شهيدا فلسطينيا قضوا تحت التعذيب في سجون أجهزة الامن التابعة للنظام السوري، بينهم ٢٥ شهيدا خلال شهر نيسان/ ابريل فقط، ومعظم هؤلاء الشهداء لم يستلم ذويهم سوى بطاقاتهم الشخصية.

وقد أكدت مجموعة العمل الفلسطيني مؤخراً مقتل رئيس الهيئة الوطنية لمخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين والقيادي في جبهة التحرير الفلسطينية فؤاد عمر تحت التعذيب في سجون النظام السوري بعد أن تم اختطافه في شباط/ فبراير الماضي، من قبل قوات النظام السوري على حاجز تابع لجيش النظام والجبهة الشعبية- القيادة العامة، عند بداية مخيم اليرموك. ويذكر أن أكثر من ثلاثمائة معتقل فلسطيني ما زالوا يقبعون في سجون النظام السوري.

من جهة أخرى اعتقلت السلطات اللبنانية يوم ١٠ أيار/ مايو ثمانية شباب فلسطينيي الجنسية من سوريا على الحاجز المتواجد على مدخل مخيم نهر البارد في طرابلس، بحجة انتهاء مدة اقامتهم السنوية.

وكانت الامم المتحدة ومنظمات حقوقية ذكرت مؤخراً أن السلطات اللبنانية منعت دخول اللاجئين الفلسطينيين من سوريا، وقامت بإعادة نحو ٤٠ منهم إثر محاولتهم مغادرة مطار بيروت بتأشيرات مزورة.

وفي هذا السياق تكتمل حلقة الصمود والممانعة التي يشكل قطبيها كل من النظام السوري وحزب الله اللبناني، فيما الشعبين السوري والفلسطيني هم ضحاياها.

كاريكاتير العدد

التأكيد على الجنائية الدولية

منى أسعد

اقترحت فرنسا في ١٢ أيار الحالي، على مجلس الأمن الدولي إحالة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية. بعدما أشارت لجنة التحقيق الدولية المستقلة حول سوريا في تقرير لها لمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في حزيران ٢٠١٣ إلى أن «جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية أصبحت واقعاً يومياً في سوريا».

وقد أعلنت منظمة «هيومن رايتس ووتش»، بتاريخ ١٥ أيار ٢٠١٤، أن «أكثر من ١٠٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني من مختلف أنحاء العالم تطالب مجلس الأمن بالموافقة على قرار إحالة الوضع في سوريا إلى مكتب الادعاء بالمحكمة الجنائية الدولية». معللة ذلك بأن «الإخفاق في محاسبة المسؤولين عن هذه الانتهاكات، لم يعمل إلا على تشجيع ارتكاب جميع الأطراف للمزيد من الفظائع».

وأكد بيان المنظمات الدولية أن المحكمة الجنائية الدولية هي الجهة الأقدر على التحقيق والملاحقة الفعالة للأشخاص الذين يحملون المسؤولية الأكبر عن الجرائم الخطيرة، وعلى تقديم قدر من العدالة للضحايا في سوريا، كونها محكمة مختصة بملاحقة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية حين تعجز عنها السلطات الوطنية أو تمتنع.

خاصة «وأن الحاجة إلى المحاسبة في سوريا من خلال المحكمة الجنائية الدولية قد وجدت تأييداً من أكثر من ٦٠ بلداً من أعضاء الأمم المتحدة، من بينها ١٠ من الأعضاء الحاليين في مجلس الأمن». محذرة روسيا والصين من استخدام حق النقض (الفيتو) ضده باعتباره يشكل عرقلة للمحاسبة على الانتهاكات من جانب جميع الأطراف.

يذكر أن روسيا سبق لها الاعتراض في ١٥ كانون الثاني ٢٠١٣ على مشروع مماثل لإحالة ملف الحرب في سوريا الى المحكمة الجنائية الدولية، بينما التزمت الصين الصمت آنذاك، علما بأن قرارات مجلس الأمن تتطلب تأييد تسعة أصوات بالموافقة للتصديق عليها، شرط عدم استخدام الفيتو من قبل أي دولة دائمة العضوية، مع أن روسيا هددت بالفيتو لعرقلة هذا المشروع.

وسبق لمنظمة «هيومن رايتس ووتش» اتهام النظام السوري باستخدام السلاح الكيميلوي لاستهداف ٣ بلدات شمال سوريا منتصف الشهر الماضي، واعتبرت ذلك خرق لاتفاقية حظر الاسلحة الكيميلوية التي وقعت عليها سوريا في تشرين الأول/ اكتوبر ٢٠١٣، مطالبة بإحالة هذه الانتهاكات الى المحكمة الجنائية الدولية.

فيما طالب «المرصد السوري لحقوق الانسان» بالتحرك العاجل من أجل إحالة ملف الجرائم بحق الإنسانية التي ارتكبت وترتكب يومياً في سوريا إلى محكمة الجنايات الدولية، أو إنشاء محاكم دولية خاصة لمحاكمة قتلة الشعب السوري، مؤكدا في بيانه بتاريخ ١٣ أيار على ارتفاع مخيف لأعداد ضحايا التعذيب في معتقلات النظام السوري، لعدم وجود رادع له.

وجاء في بيان المرصد أن ٨٤٧ معتقلا قضوا نتيجة تعرضهم للتعذيب والإعدام الميداني وسوء الأوضاع الصحية والإنسانية، وحرمانهم الأدوية والعلاج الذي يحتاجونه في سجون النظام السوري والفروع الامنية خلال أقل من خمسة أشهر، بينهم ١٥ طفلا دون الثامنة عشرة من العمر، وست نساء، مرجحاً أن يكون العدد الفعلي للقتلى أكبر مما جرى توثيقه، حيث لايزال يقبع عشرات الآلاف من السوريين في السجون والمعتقلات، بينهم «١٨ الف معتقل مفقود» يُخشى أن يكون أغلبهم قد استشهد.

هذه الاحصائيات تدعم فضيحة الصور المسربة لـ١١ ألف ضحية ممن قضوا تحت التعذيب في المعتقلات بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٣ والتي شكلت أساس الادعاء الدولي للمطالبة بتحويل النظام السوري إلى الجنائية الدولية.